جريدة
تواصل رقمي
٤٠ صفحة
جريدة أسبوعية
رئيس التحرير: عمرو الجندى
■ العدد الثانى والأربعون بعد المائة ■ نوفمبر ٢٠١٩

itida
Developing
IT in Egypt

التغير المناخي يضر بالصحة العقلية

العثور على سلسلة مفاتيح أبواب القاهرة

الحب وعيده

جنازة كانت وراء احتفال المصريين وحالة اعدام سببا للاحتفال العالمي

سر طبلة الهلالي وحكاية رامي

معارك ضارية بين المتابعين بسبب الشيخ الشعراوي والفنان احمد فلوكس وأستاذ بجامعة المنوفية

Scanned by CamScanner

د. محمد سعد الدين رئيس ج

الدعم على السلع ومحدود الدخ

بصراحة وشفافية معهودة يتحدث د محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمرى الغاز واحد خبراء الطاقة ، وطنية ومصداقية تؤكد ان لدينا رجال مخلصين يعرفون قدر مصر وترابها ويدركون مايفعله الرئيس عبد الفتاح السيسى لتنهض مصر من جديد .. افكار مبتكرة وحس وطنى وعمل دؤوب ونجاح مشهود يجعلنا نستمع للدكتور محمد سعد الدين الذى وضع دراسات لترشيد الدعم وفكر فى مشروعات تدعم الاقتصاد الوطنى وتجر الاستثمار .. يعرف كيف يعرض اسم مصر ويؤمن بقيمتها فهى معشوقته التى يتغنى بها دوما ، لم يكتف بالكلام بل ترجم ذلك بالعمل والمشروعات الجادة . التف حوله العمال فى شركاته لانه جعلهم شركاء ويعلم قيمتهم .. هو احد المخلصين الذين يعشقون مصر ويعمل ليل نهار لتعود قوية عفية ويتحدث بثقة ويقول الخير قادم ان شاء الله ... والى نص الحوار :

■ ما هى رؤيتك لقضية الدعم وفلسفتك للخروج من المأزق ؟

– كنت من الذين نادوا بتحريك أسعار الوقود وكنا منذ أكثر من ٨ سنوات نتحدث فى منظومة الدعم وقلنا أننا نوجه الدعم خطأ وأن الدولة تدفع فرق الأسعار والهدف من الدعم هو أن تصل المنتجات للمحتاجين بأسعار قليلة ولكن تتم بالعكس، ودعم السلع خراب، لأن السلعه تذهب للغنى والفقير والمهرب وللمصانع ولأغراض أخرى ومحدود الدخل، يأخذ جزء بسيط منها والغنى هو من ينتفع من الدعم لأنه أكثر صرفاً لو أردت تعديل منظومة الدعم أعطى فرق الفلوس لمن يحتاجها مثلاً أسطوانة البوتاجاز الدولة تدعمها بحوالى ١٠٠ جنية ولو نظرنا إلى ٣٦٠ ألف إسطوانة التى تخرج للجمهور كل سنه ٢٠٪ فقط يذهب للفقراء ولكن الباقى للأغنياء والفقير يأخذ الأسطوانة غالية بالتالى سارت عكس الأتجاه ولو حسبنا ١٠٠ جنية دعم للانبوبه وهو ٣٦ مليار جنية ، لو وجهنا هذا المبلغ للفقراء او الطبقة التى تحتاج الدعم وهناك قاعدة بيانات للدولة وهى الرقم القومى واذا كان هناك ١٢ مليون مستهلك بوتاجاز ، و اعطيت لكل أسرة أسطوانتين فى الشهر بقيمة ٢٠٠ جنية فى عدد الأسر فى السنة ٢٨ مليار جنية بالتالى وفرت ١٠مليار جنية وأبدأ بالتصفية.

■ وكيف يتم تنقية المستفيدين دون حق ؟

– ١٢مليون أسرة من لديه سجل تجارى أو يدخل أولاده مدارس عالية التكلفة أخرجه من الدعم بالتالى هذا كله توفير للحكومة ومن سيأخذ أسطوانة سوف يقوم بدفع ثمنها بالتالى الحكومة لن تتحمل أى نفقات ولن يحدث أى عجز ولو وصلت إلى ٥٠٪ من الشعب من هم يحتاجون للدعم بالتالى وفرت ١٤مليار أخرين وهذه مرحلة أولى والثانية ممكن تخفيض ٢٠٠ جنية حسب الظروف وهذا ممكن أن يحدث فى ٢٤ ساعة.

■ لقد سمعنا هذا الحديث من كثير من قيادات الدولة لماذا لم يتم تفعيلة؟

– هناك من ينتفعون من أن يظل الدعم عينى مثل المهرب مستفيد من أن الدعم عينى الدعم السنوى للدولة ٣٧٠ مليار فى السنة ولو اعطيت لكل أسرة ١٠٠٠ جنية فى الشهر سوف يمثلوا ١٤٤ مليار جنية ويوجد فى مصر جنسيات أخرى وهم يمثلوا ١٠٪ من سكان مصر وكل المصانع الشركات مثلاً لدى شركة بها ٥٠ سيارة سوف تعطينى كشخص ولكن ٥٠ سيارة على حساب الشركة لا يوجد لديها دعم وهم يمثلوا ٤٠٪ من الأستهلاك ولماذا ١٠٠٠ جنية متوسط الأسرة ٢٠٠٠ جنية لو زاد ١٠٠٠ جنية أعطيتة ٥٠٪ من قيمة الدخل الخاص به الدعم كان يصل للشخص ١٠٠ جنية بوتاجاز و ١٠٠جنية خبز و ١٠٠ جنية مواصلات وأعطيته ١٠٠٠ جنية بالتالى الشخص لم يتأثر وأستفاد ولو أعطينا الغنى ١٠٠٠ جنية وهو يستفيد من الدعم ب ٣٠ ألف جنيه ودفع هو ٢٩ ألف بالتالى حققت العدالة الأجتماعية وكل ما يحتاج هو القرار الأدارى وهذه دعوى للترشيد لأنه لو وفر أسطوانة غاز أو وفر كمية الخبز بالتالى كل مايوفره دخل جيبة ويمكن أن يستخدم المتوفر فى أمور أخرى وكل ما قاموا به من تكافل أو منظومة التموين كله خطأ لأنه لا يستطيع أن يحكمها ولو أخذ المواطن المال فى يده سوف يكون لديه كرامه وأصبح بيدك أن تزيد أو تنقص من هذا المبلغ بالتالى لن يكون هناك أى أزمة.

■ وما فكرتك للترشيد بالرقم القومى ؟

– فى المرحلة الثانية التنقية تتم عن طريق الرقم القومى وليس على الدخل لأن هناك دخول غير معروفه ولكن حسب إنفاقه والمقياس هو إستهلاك الكهرباء أوالتليفون أو الإيجار أو الشقة التمليك كم تكلفتها وكم يدفع مصاريف المدرسة لو عندى هذه البيانات أستطيع أن أحدد من يحتاج الدعم اكثر ومن دخله حتى ١٠الاف جنية محتاج أكثر من هذا المبلغ لا يحتاج للدعم أو ل ١٠٠٠ جنية يخرج خارج المنظومة وهكذا تعمل صح، والشخص لا يظهر، هناك من يظهر أمامك فقير ويحتاج ولكنه يصرف اكثر من أى موظف لو عملنا بهذا الشكل سوف نحقق العدالة الأجتماعية الصحيحة وهناك موظف يأخذ ١٠٠٠ جنية فى الشهر ولكن دخله الحقيقى ١٠٠ ألف جنية وما نحدد مصاريفه بالتالى سوف نحكم عليه بمصاريفه وليست بدخله .

■ لماذا لا تنفذ الحكومة هذا الكلام خاصة ان رئيس الوزراء مقتنع بذلك؟

– هناك من هم حول رئيس الوزراء يخيفونه ومنهم أصحاب المصالح وطالما هناك أى دعم أكيد هنا سرقه، منافذ التموين كلها سرقة ولكن لو اعطى دعم نقدى حكمنا المنظومة وكل هذا لن يحدث أى تضخم لأن هذا مدفوع من الأساس فى الدعم ونحكم على الناس من خلال مصاريفهم ولو نظرنا لدعم البنزين الموظف مدعوم فى الموصلات ب ١٠٠ جنية ومن لديه ١٥ سيارة فى شركة مستفيد أكثر من الموظف بدعم البنزين ولكن أحكمها برفع قيمة السلعة والفرق أعطيه لمن يحتاجه القرار صحيح فى

Scanned by CamScanner

جمعية مستثمري الغاز فى حوار لا ينقصه الصراحة

"خراب" لأنه يصل للغنى ل يحصل على جزء بسيط

رفع الدعم ولكن من يظلم هو الموظف المطحون.

■ **وماذا طبقت فى شركاتك؟**

- اتخذت قرار أمس بصرف ٢٠٠ جنية لكل الموظفين بالشركة دعم منى لمواجهة رفع الأسعار ويوم ١١/٣ زاد ٢٥٠ جنيه بالتالى فى خلال ٦ أشهر زاد كل موظف ٤٥٠ جنية ويجب أن تنفذ الحكومة هذا لا علاقه له بالدعم هذا حمل ولكن ممكن ان اتحمل ولكن هو كيف يتحمل لو زاد على المواطن ٢٠٠ جنية من أين سوف يأتى بها يجب أن ندعمه نحن بها .

■ **ما تداعيات هذا الموقف الخاطئ؟**

- رفع الأسعار ظلم لمن كان مستفيد من الدعم والموظف البيسط لم يستفيد بالعكس زاد عليه العبء، وكان يجب ان نعرف قبل رفع الأسعار ما سوف يزيد على المواطن وأعطيه له أموال عن طريق الرقم القومى ولكن هذا الاجراء ظلم من دخله محدود . الحلول بسيطه وعرضتها اكثر من مرة والدكتوراة الخاصة بي فى إدارة الأزمات وتخصصى فى الأزمات عندى الحل تناقشوا معى وسوف اعطيك طريقة التطبيق لولم تقتنع به لا تعمل به القرار سليم وكان يجب أن يتخذ من سابق ولكن طبق بطريقة خطأ وكل قرار له سلبيات وايجابيات والسلبيات هو فى عدم دعم المواطن الذى يحتاج الدعم أنت اخذت من الكل ولو قالوا أنهم عملوا برامج إجتماعية هذا كله سرقة وغير صحيح مثلاً بطاقة التموين الغني عنده بطاقة تموين ويستفيد منها ولو اتبعنا طريقة الرقم القومى هذا به عنوانه عن طريق العنوان نستطيع أن نحدد مصاريفه واستهلاكه ونحن نستطيع أن نحكم كل شئ عن الشخص عن طريق الرقم القومى وتستطيع أن تحكم كل المعاملات أنها كلها بالرقم القومى نستطيع أن يراقبوا ٧٠ مليون خط تليفون ولن تستطيع مراقبة ٥٠ مليون طرق صرفهم عن طريق الرقم القومى وهذا لا يحدث لأن هناك مصالح خاصه لبعض الأشخاص لو نفذ هذا سوف يظهر ما يفعله ويبدأ بتخريب كل شئ حتى لا يظهر فساده ولو نفذ الرقم القومى والمتابعه عن طريقه مثلاً لو دفع فاتورة الكهرباء والحكومة تدعمه فى الكهرباء نرفع الدعم ونعطيه للمواطن نقدى وليس عينى بالتالى سوف نعرف من يحتاج للدعم ومن لا يحتاجه مثلا الموظف سوف تجده يعيش على أقل شئ ولكن أنظر للسيارات المنتشرة والمنازل الفاخرة كل من يمتلكها أكيد لا يحتاج للدعم ولن أسأل كل شخص من إين أتى بهذا الدخل حتى لا ندخل فى مشكله كل ما يهمنى مصاريفه أكثر من ١٠٠ ألف فهو خارج الدعم .

■ **وكيف نشجع المستثمر فى هذا المجال وطريقة دعمه؟**

- لا تدعمه فى الغاز دعمه فى المنتج بمعنى لا نعطى المصنع السلعه رخيصه ولكن أوجه الدعم على إنتاج المصنع لو خفضت له الغاز ٥٠ جنية فى الطن اعطيه دعم على كل طن إنتاج ٥٠ جنية بالتالى ضمنت أن أستهلاكه أخذه بالكامل ولكن ممكن ان يأخذ الأستهلاك رخيص يوجه لشئ أخر مثلا لو بستورد بليت من الخارج ونصنعه واصنع خامات من مصر وأريد أن امنع إستيراد البليت أدعمه فى ما ينتجه فى مصر ولكن ممكن ان يأخذ الغاز ويستخدمه فى البليت القادم من الخارج وسوف يعطى الغاز لمصنع أخر بجانبه غير مستحق ولكن لا أدعم الغاز يأخذه بنفس تكلفته ويدعم إنتاجه ولكن هذا الاجراء الصحيح ، ومن الخطأ دعم الأسمدة لأنه يجب دعم الفلاح فى إنتاجه ولو أخذ الأسمدة على طن القمح ب١٠٠٠ جنية اعطيه ١٠٠٠ جنية على كل طن ينتجه ولكن دعم الاسمده فى الفاكهة والمنتجات الترفيهية وليست المنتجات الأساسية والمستفيد منها المزارع الكبير ولكن المزارع الأخر لا يأخذها ولكن يجب توجيه الدعم مباشرة لما أريد دعمه وعلى الكمية التى أريدها ولو . الحكومات فى الخارج تعمل بنفس المنهج وهو الدفع وقت اللزوم بالتالى أسلوب الدعم خطأ وأطالب كل المسئولين أن يجلسوا معى ويتناقشوا معى للوصول لحل صحيح.

Scanned by CamScanner